



من الواضح تماما من هو الذي يلومه الرئيس دونالد ترامب على المشاكل التي يعاني منها الشرق الأوسط. وقال ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٥ أيلول، إن "ديكتاتورية الفساد الفاسدة" في إيران "تزرع الفوضى والموت والخراب" في المنطقة. وأضاف: إن هذا البلد استخدم المنافع الاقتصادية التي جناها من الصفقة النووية مع الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى، التي حذت من برنامج إيران النووي في مقابل تخفيف العقوبات عنها، في زيادة الإنفاق العسكري ودعم الإرهاب. ولذلك قامت إدارته بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في أيار، وأطلقت "حملة ضغط اقتصادي لحرمان النظام من الأموال التي يحتاجها للدفع بأجندته الدموية".

في المقابل، ردت إيران، كالمعتاد، بالتحدي، وأصر رئيسها، حسن روحاني، على أنه لن يجتمع مع ترامب، وندد بما وصفه بأنه "نزاعه الكارثة للجانب التي تشبه التصرف النازي". وتوقع الرئيس الأميركي الانتصار على أميركا. وقال روحاني: "ستكون نهاية هذه الحرب أكثر حلاوة من نهاية حرب الثماني سنوات"، في إشارة إلى حرب إيران مع العراق في الثمانينيات، والتي خلفت ٦٠٠ ألف قتيل إيراني. وعلى الرغم من أنه يعتبر براغماتيا، بدا روحاني أشبه بمتشدد في إيران، الذين كانوا قد عارضوا صفقته النووية في المقام الأول، والذين لا يرون أي مجال للتسوية مع أميركا.

مع ذلك، ليس السيد ترامب هو الشخص الوحيد الذي يتحدى النظام في إيران. ففي ٢٢ أيلول، قتل عدد من المسلحين ٢٥ شخصا على الأقل، من بينهم ١٢ من أعضاء الحرس الثوري الإسلامي، الحرس الإمبراطوري للنظام. خلال عرض عسكري في الأهواز، وهي مدينة في إقليم خوزستان الجنوبي الغربي. وقد أعلنت مجموعات مختلفةتان المسؤولية عن الهجوم. الأولى منشقة عن جماعة انفصالية عربية محلية، هي حركة النضال العربي لتحرير الأهواز. لكن مجموعة "داعش"، التي كانت قد اقتحمت البرلمان الإيراني في طهران قبل عام من الآن، سارعت إلى ادعاء المسؤولية عن الهجوم بعد ذلك، وربما كانت تكذب بهذا الخصوص في محاولة لتعزيز موقفها. وفي المقابل، ألقى النظام الإيراني باللوم بسرعة، ومن دون تقديم أي أدلة قاطعة، على أميركا و"دماها" الإقليمية -الجملة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل. لظالمًا كان المسؤولون الإيرانيون مغرمين بنظريات المؤامرة الصارخة، ولكن ليس من الصعب معرفة السبب في شكهم المتاصل في الغرباء وتشكل خوزستان موطنًا لقرابة ٢ مليون عربي (في حين أن معظم الإيرانيين فارسيون).

إمبراطورية بمصادر خارجية: قراءة في أساليب المشروع الأمريكي

تظهر تعليقات من محللين وصحافيين، وحتى سياسيين بين الفترة والأخرى، أن الولايات المتحدة ستنتهج سياسة أقل تدخلًا في شؤون الدول الأخرى، إلا أن الكاتب في هذا العمل يتوقف عند هذه النقطة. ويعد النظر في التاريخ الأمريكي، من الحرب الباردة إلى اليوم، لكشف أهمية ومركزية دور القوات شبه العسكرية، والميليشيات، والمرتزقة، وفصائل أراء الحرب، وتؤسس علاقات مع عدد لا يحصى من الحكومات، والمرتزقة، والجيوش الخاصة، والمقاتلين، بالنسبة إلى حركات التمرد التي ترعاها الولايات المتحدة، والإدارات السياسية الأمريكية المتعاقبة، مشيرًا إلى أن إدارة ترامب لا تختلف عن غيرها في دعم الرأسمالية العالمية، وتقوية قبضة الإمبريالية الأمريكية.

من خلال دراسة مجموعة كبيرة من الأحداث من خليج الخانزير إلى احتلال العراق، ومن الحرب السوفياتية-الافغانية إلى الصراع الدائر في سورية، يقدم أندرو تومسون تحليلًا لتطور الدعم الأمريكي للعديد من الأطراف الفاعلة في المؤسسات، والمنظمات، والقوات المسلحة غير الحكومية. ويوضح كيف، ولماذا شكّلت الميليشيات، والمرتزقة، والفرقات العسكرية الخاصة، بشكل متزايد، جزءًا مركزيًا من الإستراتيجيات الأمريكية الاستعارية الممممة للثأير في الظروف السياسية والاقتصادية في الخارج. بالاعتماد على وثائق رفعت عنها السرية، منها أدلة التدريب العسكري، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي أي إي"، ووثائق الأمن القومي، ويحاول هذا الكتاب الكشف عن أدلة جديدة تساعدنا على فهم هذه المؤسسات ودورها الجماعي في الحفاظ على النظام العالمي.

يأتي كتاب «إمبراطورية بمصادر خارجية: المصادر عن دار 'بلوتوبرس' في ٢٤٤ صفحة من القطع المتوسط على ستة أجزاء بعد المقدمة وهي:

- الإدارة السياسية الإمبريالية في الولايات المتحدة والقوات شبه المؤسساتية.
- تغيير النظام السري في أوائل الحرب الباردة المبكرة: «السلطة تتورط في إسقاط حكومة غير صديقة».
- الإدارة السياسية المكافئة للتمرد: الميليشيات والمرتزقة والمقاتلون.
- ريجان، نزع منفض الكثافة، وتوسيع من التنظيم المؤسساتي.
- الاستمرارية بعد الحرب الباردة وتوحيد المجمعات شبه المؤسساتية.
- الحرب على الإرهاب، والحروب غير النظامية، والعرض للقوة. وينتهي الكتاب بخاتمة.

يعاين الفصل الأول من الكتاب عوامل وملاحج الإمبريالية الأمريكية. ويقدم إطارًا، أو عدسة يمكن من خلالها فهم وشرح المجمعات شبه المؤسساتية الأمريكية. ويناقش السياسة الخارجية الأمريكية المرتبطة مع الرأسمالية العالمية، والطرق التي أصبحت فيها الدولة الأمريكية أشبه ببقعة تخدم مصالح النخبة الرأسمالية العالمية، والعبارة للحدود الوطنية، وتحرص على تقديمها، كما يتوقف الفصل عند دور القوات شبه المؤسساتية في مكافحة التمرد، والحرب غير التقليدية.

ويقدم الكتاب في الفصلين الثاني والسادس جوهر التحليل التاريخي، إذ إن هذين الفصلين يقدمان لمحة عامة تاريخية لتطور المجمعات شبه المؤسساتية في إدارة الدولة الأمريكية. الفصل الثاني منه يركز على الحرب غير التقليدية وسياسات تغيير الإيجاد خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، ويناقش كيفية الرغبة في إيجاد طرق سرية لا يمكن إنكارها لإطاحة أنظمة غير مرغوب فيها ضمن سياق صراع القوى العظمى. وتوقية القانون الدولي، فضلًا عن أن الرغبة في الحفاظ على صورة الولايات المتحدة بأنها غير عدوانية ولدت أشكالًا من التدخل بالإنابة، أو عبر الوكلاء.

ويركز الفصل الثالث على تدريب قوات مكافحة التمرد الأمريكية لأجل الدول الحليفة، والتعاون الأميركي المباشر، وغير المباشر مع الميليشيات المحلية، والقوات شبه العسكرية، والتشكيلات العسكرية المشابهة لها. ويعاين الفصل الرابع تقدم هذه الممارسات خلال إدارة ريجان. وهذا يتقدم في الفصل الخامس الأسس لمباراة التمرد الأكثر لهذه العلاقات المرنة في الفترة التي تلي الحرب الباردة بشكل مباشر. ويصالح الخطط العسكرية الأمريكية القوات شبه العسكرية من الشبكات خلال "الحرب الأمريكية على الإرهاب" وما بعدها.

حرب العراق

يبدأ الكتاب بالحديث عن حرب العراق، وكيفية اطاحة نظام صدام حسين، والاستغلال الأميركي للانقسامات الناتجة عن الاستبداد السياسي الذي فرضه النظام العراقي على شعب العراق بكل طوائفه وقوميته. ويقول: "تم تجنيد المقاتلين العسكريين الخاصين لتدريب الطواقم لأجل الجيش العراقي الجديد، وقوات الشرطة، إضافة إلى اختيار قوات الميليشيات المكافئة للتمرد. وفي تلك الأثناء، دعم راسمو الخطط العسكرية الأمريكية القوات شبه العسكرية من الكوماندوز، والميليشيات. كما قارن العديد من المراقبين والطواقم الأمريكية على حد سواء، الدعم الأميركي لهذه القوات في العراق بالدعم الأميركي لفرق الموت في أميركا اللاتينية خلال الحرب الباردة، والبرامج شبه العسكرية المنفذة في فيتنام، مثل برنامج العقاب".

ويضيف: "عملت القوات الأمريكية التي دخلت البلاد بالآلاف على إطاحة بالتمرد، والتوقف بشكل جزئي على تغيير المتمردين السابقين وكسب دعم المجموعات العشائرية والقبلية في برامج للميليشيات يكون بمثابة قوة أمنية

تعرف باسم أبناء العراق".

ويتابع: إنه "كلما تحولت السلطة أكثر إلى الحكومة العراقية المشكلّة حديثًا، كلما استمرت أنماط مشابهة من الشركات العسكرية العامة الخاصة، مع المستشارين الأميركيين والدولة العراقية التي توظف المقاتلين الأمنيين الخاصين، وتدفع للمرتزقة، وفصائل أراء الحرب، وتؤسس علاقات مع عدد لا يحصى من الميليشيات. ومع نهاية العمليات العراقية تحت القيادة الأميركية، تبنت الولايات المتحدة مهمة "درب، امنح، وساعد" لدعم الحكومة العراقية، وقوات الجيش والشرطة، من دون التدخل بأعداد كبيرة من الجنود الأميركيين على الأرض. وفي هذا الدور، لعبت القوات العراقية دورًا هامًا في تحالفات مع القوات شبه العسكرية والميليشيات كقوة طبيعية مكافحة للتمرد. كما تم دعم المساعدة الأمريكية إلى إ قوات الحكومة العراقية من خلال الشركات الأمنية الخاصة والمقاتلين الأمنيين الذين دفعت لهم الدولة العراقية والأمريكية". ويتحدث عن بدايات صعود ما يعرف بتنظيم "داعش" الإرهابي، وشكل العلاقة الأمريكية مع القوات العراقية الرسمية، وشبه الرسمية، والميليشيات قائلاً: "ثم، عندما هاجم تنظيم "داعش" الإرهابي بعض الأراضي الشمالية في العراق، وموسمًا أراضيه عبر الحدود العراقية -السورية، قامت الولايات المتحدة مع الجيش الرسمي العراقي بدعم مجموعة من الميليشيات لهزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي وإعانة فرض السيطرة على المناطق التي فرض "داعش" سيطرته عليها والولايات المتحدة، من جهتها، ساعدت ودربت فصائل من ميليشيات الحشد الشعبي، ومجموعات عسكرية شيعية، وكردية، وخليطًا من الميليشيات الأخرى في سورية، لهزيمة داعش عسكريًا، ودحرها من المنطقة. وإلى جانب الضربات الجوية الأمريكية والقوات المسلحة العراقية المدعومة أميركيًا، فإن الإستراتيجيات الأمريكية اعتمدت على تطبيق القوة التي سمحت للولايات المتحدة بإبعاد نفسها عن سياساتها التدخلية. وبحلول كانون الأول ٢٠١٧، استطاعت الحملة المنعقدة بين الولايات المتحدة والقوات الحكومية العراقية، والشركاء الأمنية الخاصة، والميليشيات العراقية المدعومة أميركيًا، استعادة المدن الرئيسية مثل الموصل، ووضعها تحت سيطرة الحكومة العراقية.

قوات بديلة

يرى الكاتب أن التدخل في العراق ليس المثال الوحيد لمثل هذه التوجهات في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد أكد المستشارون الأميركيون على العمل "مع، أو عبر" مثل هذه القوات البديلة" حول العالم تجاه أهداف مماثلة، فالقوات الأمريكية المكافئة للتمرد في أفغانستان تعاونت مع فصائل من أراء الحرب، وحشدت قوات من المدنيين للقتال إلى جانب الجيش الأفغاني الرسمي، وقوات الشرطة، لتهدئة التحركات المناهضة للاحتلال، وقوات جماعة طالبان، وشبكة حقاني، والمضي نحو استقرار نظام معين مرتبط مع المصالح الأمريكية والرأسمالية العابرة للحدود الوطنية.

ويضيف: "الشركات الأمنية الخاصة، والمقاتلون الأمنيون ضاعفوا بشكل كبير هذه الجهود. فبحلول منتصف ٢٠١٧، فاق عدد الشركات الأمنية الخاصة عدد القوات الأمريكية بثلاثة أضعاف، كما أن الرئيس الأميركي ترامب تحدث بشأن اقتراحات لتجنيد المزيد. مثل هذه القوات تداخلت، وغالبًا ما أصبحت على تنسيق كامل، مشكلة مجععات لقوة شبه مؤسساتية في إدارة الدولة الأميركية. وقام راسمو الخطط العسكرية الأمريكية بتوظيف الشركات الأمنية الخاصة لتدريب الميليشيات، وفي حالات أخرى قامت الشركات الأمنية الخاصة بإبرام عقود مع المرتزقة المحليين وفصائل أراء الحرب".

ويؤلّ عن هذه السياسة الأميركية في العالم: "باختصار، العلاقات والأنماط المحلية/العالمية، والخاصة/العامة كانت مركزية وأساسية في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لفرض الاستقرار على نظام ما وغالبًا ما أجريت ترتيبات أميركية مشابهة في بلدان عدة في الشرق الأوسط وحول العالم، وفي نقاط الصراع مثل ليبيا، سورية، اليمن، إضافة إلى كولومبيا والفلبين. صنّاع السياسة الأمريكية في واشنطن وشركاؤهم الخارجيون الحكوميون من المتحالفين معهم يتناسون شركات خاصة/عامة كبيرة لضبط المناطق المحيطة من حول العالم.

يشير الكاتب إلى أن إدارة ترامب وعدت بسياسة خارجية أقل تدخلًا، وغير مكترثة" لمصلحة التركيز على الوضع المحلي الأميركي، أي جعل "أميركا عظيمة مرة أخرى". وقال ترامب: "سوف نتوقف عن المضي وراء إطاحة الأنظمة الأجنبية التي لا نعرف شيئًا عنها، والتي لا ينبغي أن نثورط معها". وتعهد ترامب، بدلًا من ذلك، كجزء من أجندة السياسة الخارجية لديه، بأننا "سنركز على تدمير تنظيم "داعش" الإرهابي".

ويعلق الكاتب على ذلك: "على العموم، في الوقت الذي يشير هذا إلى أن

الولايات المتحدة ربما لا تعود إلى الشكل التدخلي ائحادي الجانب الذي شهده

السوفم خلال رئاسة جورج دبليو بوش، إلا أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة

عالم فاعل أقل تورطًا في برامج فرض الاستقرار الخارجيّة. إن منطق إدارة

الدولة الأميركية يؤسس العاملين المتنفذين في السياسة الخارجية الأميركية

لفرض السلطة عبر الوسائل شبه المؤسساتية".

ويشير إلى أنه مع اختلاف اللهجة والخطاب، قدّم أوباما وعودًا مماثلة خلال

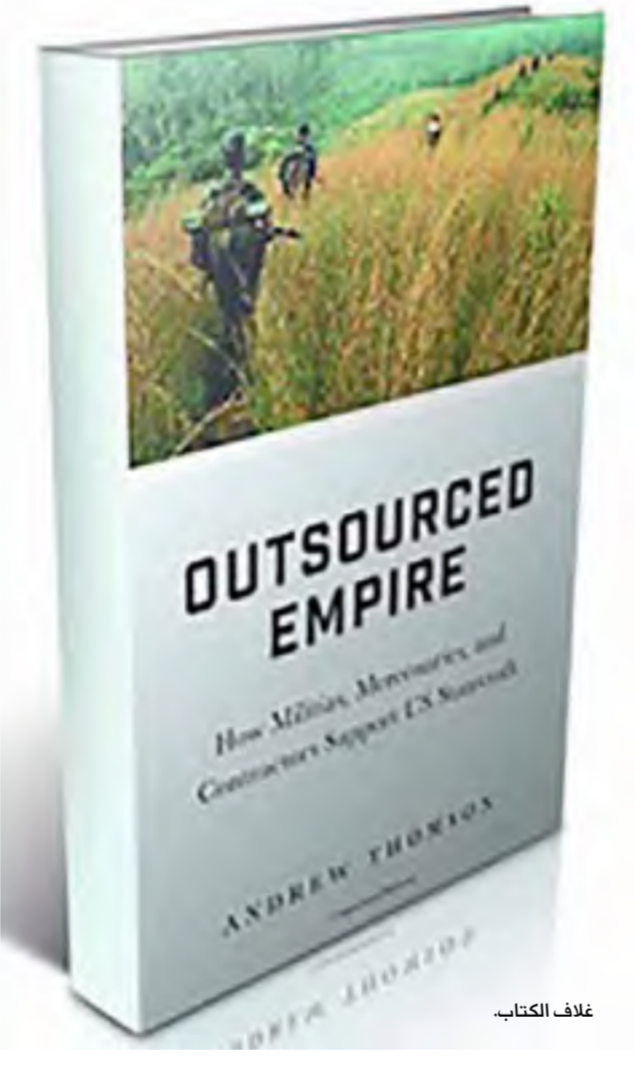
المساعدة من روسيا والصين. لكن روسيا ملات بسرور الفجوة التي تركتها إيران في سوق النفط، بينما ركّز الصين على حربها التجارية مع الولايات المتحدة.

يؤدي تركيز الحكومة الإيرانية على المؤامرات الأجنبية إلى صرف الانتباه عن المشاكل التي يواجهها البلد في الداخل. ومع أن منطقة خوزستان تضم الغالبية العظمى من احتياطيّات النفط في البلاد، فإنها تظل فقيرة ومهملة، ويقول العرب: إنه يتم الإبقاء عليهم خارج الحكومة المحلية، وإن الحرس الثوري الإيراني يسرق مياه المنطقة بالإضافة إلى نفطها. وقد حوّلت مجموعة كبيرة من السدود مياه الأنهار التي كانت تتدفق إلى الخليج من وسط إيران، ما حول خوزستان إلى وعاء من الغبار، كما تم قمع الاحتجاجات يوحشية، وتدعى جماعات تتعهد "بتحرير" الأهواز المسؤولة عن تخريب خطوط أنابيب النفط وإطلاق النار على مسؤولين.

تتفاقم مشاعر الضيق وتتشرّف عن جميع أنحاء البلاد. وقد انخفضت العملة الإيرانية، الريال، في العام الماضي. ويضطر الفقراء، الذين طالما شكّلوا قاعدة الدعم الذي يقدمه النظام، إلى تخزين الطعام المعبّل. ويصبح المسؤولون أكثر فسادًا باطراد للتعويض عن تقلص قيمة رواتبهم. وقد غادر رجال الأعمال الأجانب الذين كانوا قد تدفّقوا على إيران بعد الاتفاق النووي، وانخفض الاستيعاب هذا العام في المدرسة الفرنسية بـ٣٥٠ من ٣5٠ إلى ١٥٠. ويريد العديد من الإيرانيين الخروج من البلد أيضًا. ويتجسّد ذلك، على سبيل المثال، في ارتفاع الطلب على تأشيرات العمل في الكنصلية الألمانية، حتى أنه يتعين على المتقدمين الانتظار سنتين ليأتي دورهم في المقابلة. جعلت سنوات من العقوبات إيران تطور "اقتصاد مقاومة"، وهو اقتصاد متنوع ومتكيف ذاتيا في العديد من المجالات، وقد ارتفعت أسعار الأساسيات، وإنما بقدر أقل بكثير مما كانت تتصيح عليه لو أن إيران اعتمدت على الواردات. ويشير المتشائمون إلى أنه على الرغم من أن انخفاض قيمة الريال يجعل الناس أكثر فقرًا، إلا أنه يجعل الحكومة أقوى، بما أن إيران تحصل على إيراداتها من النفط بالعملّة الأجنبية. ويمكن أن تصمد احتياطيّاتها وتبقى على قيد الحياة بعد عامين آخرين من فترة السيد ترامب، إلا ما يقول روحاني، لكن معاناة الإيرانيين قد تثبت كونها التهديد الأكبر للنظام.

عن "الإيكونوميست"

أساليب المشروع الأمريكي



غلاف الكتاب.

فترة رئاسته، فقط للتقدم في مثل هذه الممارسات والأنماط المساعدة في الحرب التي أبعدت الولايات المتحدة نفسها عن العمليات التي جرت بالنيابة عنها. ويعلق الكاتب: "ترامب ليس أوباما، وهذا لا يضمن استمراريتها، لكن هياكل ونتائج القوة في الساحة الدولية، والدور الريادي العسكري الأميركي في الرأسمال العالمي، قد اختصر الطريق على الرئاسات المتعاقبة، ومن غير المحتمل أن تغير إدارة ترامب بشكل جوهري الموقع الأميركي المتميز. ويتنخل من المسؤوليات التي تصاحبه. إضافة إلى أن ترامب أظهر في السابق علامات تشير إلى أنه سوف يستمر في العمل على خطوط متشابهة لمن سبقه من الرؤساء، فقد زاد الإنفاق العسكري الأميركي بشكل كبير، وسبق أن رجع عن وعده في الانسحاب من أفغانستان، متعهدًا بإرسال المزيد من القوات إلى ما ظهر أنها أول حرب في التاريخ الأميركي.

ويقول الكاتب في خاتمة عمله، "على نحو مخيف أكثر، إلى جانب اكتشاف الاحتياطيّات المعدنية، واستحواز التهديدات للاستقرار المنشود من قبل طالبان والمتطرفين الآخرين، فإن صناع السياسة في إدارة ترامب قد شكفوا عن مقترحات لتأسيس ميليشيات شبه عسكرية "جديدة" في أفغانستان، وتتوقع هذه المقترحات عقد صفقات مع الشركات الأمنية الخاصة للقيام مع مقترحات لتأسيس ميليشيات شبه عسكرية "جديدة" في أفغانستان، وأكثر من العمل كان في السابق موكلًا للجنود الأميركيين. كما صادق ترامب أيضًا على تسليح، وتدريب، والتعاون مع الميليشيات في سورية. كان هذا الأمر عنصرًا أساسيًا في خطته "لتدمير" تنظيم "داعش" الإرهابي في المنطقة. إن وعود ترامب بسياسة خارجية أقل تدخلًا سوف تتجنب على الأرجح التدخل المباشرة لمصلحة الطرق غير المباشرة، من بينها الاستعانة بمصادر خارجية، والخصخصة، وعقد التحالفات مع التشكيلات شبه العسكرية والميليشيات على غرار ما قامت به الإدارات الأميركية السابقة".

وينهي عمله بالقول: "إن الاستعانة بالمصادر الخارجية، والخصخصة، ودعم الميليشيات والقوى شبه العسكرية الأخرى، هي جزء من جوهر المشروع الإمبريالي الأميركي وتوسيع راس المال".

نبذة عن الكاتب

الدكتور أندرو تومسون محاضر بجامعة كوينز بلفاست، وزميل في معهد السياناتور جورج جي ميشل للسلم والأمن والعدل العالمي. تركّز اهتماماته البحثية في المقام الأول على مجالات تحليل النزاع والعنف السياسي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مع التركيز على الميليشيات الموالية للحكومة، وعنف الدولة، وديناميات العنف في الحروب الأهلية، والمدنيين في الحروب الأهلية، وقوات الدفاع المدني والجيوش الخاصة بالشركات، وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، ومكافحة التمرد، والحرب "غير النظامية".

عن "الخليج"

الأخبار

Thursday 11/10/2018 Issue No.8214 Volume 23

الخميس ٠١١/١٠٢٠١٨٠ الموافق ٢ صفر ١٤٤٠ هـ العدد ٨٢١٤ السنة الثالثة والعشرون

روح الانقسام تخيّم على ألمانيا

بقلم: ليونيد بيرشيدسكي

يبدو "يوم الوحدة الألمانية" هذا العام مناسبة أقل استعداءً للاحتفال. ورغم مرور ٢٨ عاماً على سقوط "سور برلين"، ثمة حاجز غير مرئي لا يزال يفصل بين شرق البلاد وغربها. وللمرة الأولى، يتقدم حزب "البيدل من أجل ألمانيا" على حزب "الاتحاد الديمقراطي المسيحي" الذي تتزعمه المستشارة أنجيلا ميركل في استطلاعات رأي أجريت داخل الولايات الشرقية التي كانت خاضعة للحزب الشيوعي.

ورغم أن الفجوة الاقتصادية بين شرق البلاد وغربها انكمشت على مدار الأعوام ال٢٨ الماضية منذ توحد شطري ألمانيا، فإن الفجوة السياسية في تمام. ويميل الشرق باتجاه أقصى اليمين بسبب الأعداد الكبيرة من أبناءه الذين لا يزالون يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وقدم مئات الآلاف من المهاجرين خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي فأقم شعور هذا الفريق بالانحياز بأنهم يتعرضون للتجاهل من قبل المؤسسة الحاكمة لألمانيا الموحدة.

نشرت الحكومة الألمانية تقريراً حول مدى التقدم الذي سجلته عملية توحيد شطري البلاد سنويًا منذ العام ١٩٩٧. وتكشف الأرقام الواردة بالتقرير حدوث تضخم اقتصادي هائل. على سبيل المثال، كان الناتج الاقتصادي بالنسبة للفرد في الولايات الشرقية وبرلين ٤٢٪ من المستوى الأوروبي في العام ١٩٩١. وارتفع هذا الرقم إلى ٧٣٪ في العام ٢٠١٦.

ولبغت معدلات البطالة نهاية العام الماضي ٥,٣٪ في الغرب و٦,٦٪ في الشرق. وشكّل هذا تحولاً ضخماً عن السنوات الأولى التي أعقبت وحدة ألمانيا، عندما ترازعت أعداد الوظائف المتاحة في ألمانيا الشرقية سابقًا بنسبة ٣٤٪ في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢. الأمر الذي تسبب في قفز معدلات البطالة من مستوى الصفر إلى نحو ١٥٪، ما شكّل ضعف المستوى الغربي.

ومن الطبيعي تمامًا أن تبقى ثمة اختلافات قائمة بين شطري ألمانيا، ولم يكن أحد يتوقع اختفائها تمامًا في غضون جيل واحد. الحقيقة أن بيانات الإنتاج والدخول في ألمانيا الشرقية تبدو رائعة مقارنة بالدول الأخرى التي خرجت من حقب شيوعية.

وبحلول نهاية العام القادم، ستكون ألمانيا قد ضخت ١٥٦ مليار يورو (١٨٠ مليار دولار) من الإعانات المالية الحكومية المستهدفة في إطار ما أطلق عليه "ميثاق التضامن" داخل "الولايات الجديدة" منذ العام ٢٠٠٥. ولا يتضمن هذا الرقم الاستثمارات الخاصة من جانب شركات سعت للاستفادة من العمالة الأرخص في شرق البلاد.

وبوجه عام، يمكن القول: إن انشياز الشيوعية أتى بنتائج أفضل في ألمانيا الشرقية من الحال داخل الدول الصغيرة التي كانت تتبع الاتحاد السوفياتي والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، تبقى بعض جوانب الفجوة الاقتصادية المتبقية بين شرق وغرب ألمانيا تأثير القلق، وعلى رأسها أن الشرق لم يعد يلاحق ركب الغرب. فعلى مدار الأعوام الـ١٠ الأخيرة، انكمش الفارق في إجمالي الناتج الداخلي بالنسبة للفرد بين الغرب والشرق بنسبة ٤,٢٪ فقط. كما أن مجمل النشاط التجاري بشرق ألمانيا لم يلحق بغرب البلاد بالصورة التي قد توحي بها العناوين الرئيسية.

على سبيل المثال، يبلغ إجمالي الإنتاج الصناعي بالنسبة للفرد في الشرق ٥٢٪ فقط من المستوى الغربي، ما يشكل تحسناً كبيراً عن مستوى الـ١٧٪ الذي كان قائماً في العام ١٩٩١، لكن لا تزال هناك فجوة كبيرة ينبغي سدها.

ويمكن السبب في أنه في الشرق، تعتبر الشركات في متوسطها العام أصغر عن نظيرتها في الغرب، علاوة على أنها تنفق قرابة النصف على جهود البحث والتطوير كنسبة مئوية من المبيعات، حتى سرعة الإنترنت تعتبر أبطأ في الشرق.

وربما لا يتغير هذا الوضع مطلقاً، فعلى مدار ٢٨ عاماً منذ توحيد شطري ألمانيا، لم تقدم شركة ألمانية واحدة متعددة الجنسيات على نقل مقرها إلى شرق البلاد.

يبلغ متوسط عمر الرجال في شرق ألمانيا ٧٧,٢ عام، ما يقل بمقدار ١٨ شهراً تقريباً عن الذكور في غرب ألمانيا. ومع هذا، نجد أن السكان في الشرق أكبر سناً عن سكان غرب البلاد. ويعود ذلك إلى توجه طويل الأمد يشهد تراجعاً في أعداد السكان.

أما الشباب، فيواجهون ضغوطاً اقتصادية تدفعهم للرحيل، ذلك أن معدلات بطالة الشباب البالغة ٨,٤٪ لا تزال نحو ضعف المستوى الغربي، رغم تراجع الفجوة العامة في البطالة. ورغم أنه من الناحية الإحصائية توقفت الهجرة من الشرق إلى الغرب، وتبّخى برلين وولايتا ساكسونيا وبراندنبورغ القريبتين منها المناطق الوحيدة الجاذبة لأعداد أكبر من الأفراد من الغرب عما تفقده.

ومع هذا، تظل أكثر الاختلافات جلاءً بين الأفراد الذين يعيشون في شطري ألمانيا في أسلوب عمل الأسر. فتعمل قرابة ٣٩٪ من نساء شرق ألمانيا ممن لديهن أطفال تقل أعمارهم عن ٣ أعوام في وظائف بدوام كامل، مقارنة بـ١٩٪ فقط في الغرب. كما أن ربع أسر ألمانيا الشرقية ١٧,٥٪ فقط من أسر غرب ألمانيا تعتمد على أحد الوالدين.

ولا يمكن إيهاب هذه التباينات إلى التلخف الاقتصادي النسبي في الغرب، وإنما إلى تباينات ثقافية. عندما كانت المساواة بين النوعين هدفاً للسياسات قبل أن ينفث الغرب على الفكرة، كانت النساء أكثر ميلاً للعمل بدوام كامل حتى عندما كان أطفالهن مصغارًا، وقد وثّقن في اصطلاح الدولة برعاية مصغارهن أثناء العمل، ولم يعتمدن كثيراً على الأبناء. ويبدو أن هذا النهج انتقل إلى الجيل المتأخر.

ولا يزال لدى أبناء شرق البلاد تفصيل ثقافي قوي للمساواة، ولا يزال مستوى التفاتوا الاقتصادي في الولايات الشرقية أقل عنه في الغرب.

أما التعاسة النسبية التي يشعر بها أبناء شرق ألمانيا فربما تعود إلى مزيج من عوامل اقتصادية وثقافية. وبينما غالبية أبناء غرب ألمانيا يشعرون بأن هناك ما يستدعي الاحتفال في "يوم الوحدة الألمانية"،

فإن أقلية في الشرق يشاركونهم الشعور.

بطبيعة الحال، تؤدي الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية

إلى تباين في أنماط التصويت. تاريخياً، أبلّى "الحزب اليساري الألماني"،

ورث الحزب الشيوعي، بلاه أفضل في الولايات الجديدة عنه في الغرب،

إلا أن مزيجاً من الدخول الأقل والهياكل الديموغرافية الأقل إيجابية

والإرث الشيوعي المسترحل لا يمكنها أن تفسر بصورة كاملة صعود "حزب

البيدل من أجل ألمانيا" إلى المرتبة الأولى في استطلاعات الرأي، ولا

يمكنها كذلك تفسير التراجع العام في شعبية الائتلاف الحاكم المعزق

المؤلف من الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاشتراكيين.

في المقابل نجد أنه في الغرب، لا يزال التحالف يحظى بشعبية.

ومن المحتمل أن يكون ثمة عاملان وراء صعود القوميون في الشرق؛

أولهما أنه لدى أبناء شرق البلاد عدم ثقة أكبر تجاه النظام الحاكم

ومؤسساته، الشرطة والمحاكم والإعلام والحكومة الفيدرالية.

ولا يتعلق هذا الأمر بالإرث الشيوعي فحسب، وإنما نجد أنه منذ توحيد

شطري ألمانيا، لم تشهد أعداد أبناء شرق ألمانيا الذين يتقلدون مناصب

رفيعة في الحكومة والنظام القضائي زيادة تذكر. العام الماضي، لم

يكن أي من أبناء ألمانيا الشرقية بين كبار القضاة الفيدراليين، بجانب

انهم شكّلوا ١,٦٪ فقط من كبار مدربي الشركات، و١٪ من أصحاب رتبة

الجنرال والأدميرال و٧٪ من الوزراء في حكومة ميركل.

أيضاً، يبدو صعود شعبية حزب معاد للهجرة مثل "البيدل من أجل

ألمانيا" أمراً طبيعياً بالنظر إلى أنه من الناحية التقليدية كان لألمانيا

الغربية للولايات المتحدة، مع التركيز على الميليشيات الموالية للحكومة،

وعنف الدولة، وديناميات العنف في الحروب الأهلية، والمدنيين في الحروب

الأهلية، وقوات الدفاع المدني والجيوش الخاصة بالشركات، وغيرها من الجهات

الفاعلة المسلحة من غير الدول، ومكافحة التمرد، والحرب "غير النظامية".

عن "بلومبرغ"